

الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة للاجئين والمجتمعات المستضيفة:

أمثلة من الأردن ولبنان وتركيا

10 كانون الأول/ ديسمبر 2020

ملخص المناقشات

كانت هذه [الندوة الافتراضية عبر الإنترنت](#)، و التي يشترك في تنظيمها مركز التكامل المتوسطي والبنك الدولي، الأولى من سلسلة من الندوات الافتراضية والخاصة بمناقشة الاحتياجات والحلول الرئيسية للرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في المشرق وتركيا، كمنطقتين مستضيفتين لعدد كبير من اللاجئين. وقد هدفت إلى إقامة محادثة بين شركاء التنمية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والحكومات المحلية العاملة في هذا المجال والذي أطلق العمل المشترك بين مركز التكامل المتوسطي والبنك الدولي حول الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في أوضاع النزوح القسري.

النقاط الرئيسية

- تعتبر الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة موضوعاً هاماً لكنه لم يستوف حقه من المناقشة، وخاصة فيما يتعلق بسياق النزوح القسري. إن مرحلة التعليم قبل المدرسي، أي تعليم الأطفال دون سن الثامنة، تشكل أهمية قصوى للتأكد من استعداد الأطفال للمدرسة، بل إن لها أهمية أكبر في سياقات النزوح، إذ قد يكون الأطفال غير متحدثين بلغة البلد المضيف أو لا يعرفون العادات الخاصة بالبلد المضيف. بلغت نسبة الأطفال اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الغير ملتحقين بالمدارس نسبة أربعة من أصل عشرة. أضف إلى ذلك، لا تعتبر مرحلة ما قبل المدرسة إلزامية في كل بلد، وغالباً ما يتم استهداف الأطفال اللاجئين في جهود السلطات العامة لمرحلة ما قبل المدرسة أو الاستعداد للمدرسة. ونتيجة لذلك، تقوم المنظمات المجتمعية أو القطاع الخاص بمعظم أنشطة الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، مما يؤدي إلى إهمال الأطفال من الأسر المحرومة. مع ذلك، وعلى الرغم من فوائد الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة على تطور الأطفال، إلا أن الأبحاث حول طرق ضمان التعليم قبل المدرسي الجيد والذي يحسن نمو أدمغة الأطفال ومهاراتهم العاطفية والعلائقية لا تزال نادرة وغير معروفة من قبل أولياء الأمور الذين يتحملون كل العبء التعليمي بينما يواجهون هم أنفسهم صعوبات كبيرة أيضاً.
- إن الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة للأطفال اللاجئين تتطلب تكييف المناهج الدراسية وتدريب المعلمين على الاحتياجات الخاصة. يعيش الأطفال اللاجئون في ظروف مادية ونفسية صعبة ومن المرجح جداً أن يتركوا المدرسة في وقت مبكر، كما يجب على برامج الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة المكيفة أن تركز على تعلم المهارات الاجتماعية والعملية الرئيسية بدلاً من التعلم الكلاسيكي في مرحلة ما قبل المدرسة وتوفير الدعم الاجتماعي والعاطفي للأطفال وأولياء الأمور (مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية التفاعل بين الأطفال والمعلمين).
- من المهم التركيز على دعم أولياء الأمور، لا سيما في سياقات النزوح. لقد مر أولياء الأمور على غرار أطفالهم، بأحداث مؤلمة أثناء النزوح ويجب دعمهم نفسياً واجتماعياً. ويمكن لبرامج من هذا القبيل، والتي تديرها المنظمات غير الحكومية في كثير من الأحيان

أن تصل إلى أولياء الأمور وتسهم في زيادة الوعي فيما بينهم حول أهمية الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وكذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

- **فضلاً عن المعدل المنخفض للالتحاق المدرسي الفعلي للأطفال اللاجئين لمرحلة ما قبل المدرسة، تؤدي أزمة كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم التحديات.** مع انتقال أنشطة التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة إلى التعليم عبر الإنترنت، يصبح الآباء المصدر الرئيسي للتعليم، حيث تكافح مؤسسات الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة للحفاظ على خدماتها عبر الإنترنت. وقد تأتي الحلول من السلطات المحلية أو من الجهات الفاعلة المحلية مثل المنظمات المجتمعية على شكل دعم للأسر وأولياء الأمور.
- **للسلطات العامة دور رئيسي تؤديه لتعزيز الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة للاجئين والأطفال المستضعفين كونها أساسية** من أجل تحسين محتوى الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال: المناهج الجيدة والمكيفة، تحسين تدريب وتأهيل المعلمين، رصد وتقييم أنشطة الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وخلق حوافز وشروط تنظيمية أفضل لمبادرات الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة تحت قيادة القطاع الخاص.
- **القطاع الخاص لاعب مهم من أجل إنشاء عرض جيد للرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وتحسين اقتصاد الرعاية.** يمكن تحفيز القطاع الخاص من قبل السلطات العامة لتقديم خدمات الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة عالية الجودة. بالمثل، ونظراً لأن اقتصاد الرعاية غالباً ما يكون تحت قيادة النساء، فيمكن أن تتاح للمرأة فرص لريادة الأعمال لتطوير أعمال خدمات الرعاية، مثل رياض الأطفال.
- **يجب أن تكون الحلول على شكل شراكة مع مختلف الجهات الفاعلة.** تظهر الأمثلة المحلية أهمية الشراكات الدولية والوطنية والمحلية: يمكن للبلديات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والقطاع الخاص والمؤسسات الحكومية أن تتعاون من أجل زيادة التوعية والخدمات المتعلقة برعاية الأطفال، مثل توفير إمكانية الوصول إلى الإنترنت للأسر المحتاجة، وتقديم عروض مخصصة لرعاية الأطفال للآباء العاملين في القطاع العام والشركات الخاصة، والسماح للأمهات اللاتي يتركن أطفالهن في رياض الأطفال بحضور دورات التدريب المهني.
- **الخطوات التالية الخاصة بأنشطة التعلم:** سوف يعمل مركز التكامل المتوسطي على تطوير ممارسة مجتمعية بشأن الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في سياق النزوح القسري من خلال متابعة المناقشات الموضوعية، بمشاركة مجموعة أكبر من الشركاء. وقد تتمحور نقاط التركيز الموضوعية حول المواضيع الفرعية التالية: محتوى ونوعية الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (المناهج، تدريب المعلمين، التقييم)؛ دور المجتمعات المحلية وأولياء الأمور في الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة؛ مسألة تمويل الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ولوائحه؛ الاحتياجات الخاصة للاجئين والأطفال الضعفاء وبرامج الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة المستهدفة.

موجز مفصل للمناقشات

عروض المتحدثين متاحة [في هذه الصفحة](#).

قامت السيدة بلانكا مورينو دودسون، مديرة مركز التكامل المتوسطي، بافتتاح الاجتماع من خلال تسليط الضوء على عدد من التحديات غير المسبوقة التي تواجهها الحكومات المحلية التي تستضيف اللاجئين والمجتمع الدولي على نطاق أوسع. إن الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة عرضة للخطر في أماكن النزوح القسري، حتى أن ذلك الخطر قد ازداد شدة عن ذي قبل مع تأثير أزمة كوفيد-19 والتي

أجبرت المراكز المجتمعية والمدارس على الإغلاق ملقبة بمسؤولية كافة الواجبات التعليمية على كاهل العائلات التي تعيش أصلاً في ظل ظروف متوترة. وفي ضوء هذه التحديات، أعربت السيدة مورينو-دودسون عن استعداد مركز التكامل المتوسطي لإقامة حوار حول الحلول التي تمكن السلطات المحلية من مواجهة العديد من التحديات الناجمة عن النزوح القسري وتفاقم أزمة كوفيد-19، بالإضافة إلى الحاجة إلى استكمال المشاريع الجارية التي يجري تنفيذها في البلدان المستهدفة. وشددت السيدة مورينو-دودسون على أهمية توفير الحلول في إطار الشراكة، لا سيما من خلال السماح للقطاع الخاص، الذي يعد لاعباً حاسماً بأن يكون جزءاً من الحل من خلال تقديم الحوافز. وكمثال على ذلك، يمكن للبلديات أن تشارك مع القطاع الخاص والجهات الفاعلة المحلية لتعزيز تدريب المهنيين العاملين في مجال رعاية الأطفال أو العمل كمركز تنسيق للعائلات. كما أعربت السيدة مورينو-دودسون عن رغبتها في إيجاد طرق لتحسين توفير الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة محلياً بشكل رسمي وغير رسمي من أجل دعم الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين والأطفال الضعفاء وإعطاء الأولوية للرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ضمن جهود التعافي للمنطقة. وأخيراً أوضحت السيدة مورينو-دودسون أن هذه الندوة الافتراضية هي جزء من هذا الجهد وأنها سوف تقيم مناقشة لتناول القضية والدخول في التفاصيل لإيجاد الحلول.

قام السيد كامل براهم، رئيس برنامج التنمية البشرية لدى البنك الدولي، باستكمال الافتتاح من خلال توضيح أهمية الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. وأشار إلى أن البنك الدولي قد كرس جهوده لأكثر من 10 سنوات من أجل جعل الأطفال جاهزين للمدرسة بالنظر إلى أهمية مرحلة ما قبل المدرسة، حيث يجري في هذه المرحلة التأكد من أن الأطفال يتمتعون بصحة جيدة، وأنهم محفزين ومستعدين للخطوة التعليمية التالية حيث تهدف استراتيجية البنك الدولي للتعليم إلى الاستثمار المبكر في الأطفال، قبل أن يبدأوا في الدراسة. وأشار السيد براهم إلى أنه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولا سيما منطقة المشرق دون الإقليمية، هناك مستوى منخفض من الالتحاق بالتعليم قبل المدرسي، على الرغم من الجهود المستمرة والفهم المشترك لأهميته، بل إن الوضع أخطر من ذلك في حالة الأطفال في أسر اللاجئين، حيث أن أربعة من كل عشرة أطفال لاجئين لا يذهبون إلى المدرسة على الرغم من توفر الهيكل والقدرات. كما أشار إلى عدم وجود موارد كافية للاستثمارات في مرحلة ما قبل المدرسة، وإلى الدور الهام للقطاع الخاص في الأردن ولبنان لتكملة الجهود العامة.

وأخيراً، خلص السيد براهم إلى التأكيد على أنه في هذا السياق، يحاول البنك الدولي إيجاد حلول مبتكرة من خلال التركيز على مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص، إلا أنه ومع تفاقم أزمة كوفيد-19، فقد نشأت تعقيدات جديدة.

الجلسة الأولى: نظرة عامة على الاستراتيجيات والسياسات القطرية

حددت هذه الجلسة حالة الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في الأردن ولبنان وتركيا بما في ذلك التحديات التي تواجهها والمشاريع والبحوث الجارية بخصوص استضافة اللاجئين ودعم الأطفال المحليين المستضعفين.

بدأت الدكتورة جارينه كلوستيان، الخبيرة المستقلة المعنية برعاية الطفولة المبكرة والتعليم في لبنان، الجلسة الأولى مشددة على أن الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة هو موضوع يتم التقليل من شأنه على الرغم من أهميته. شاركت الدكتورة كلوستيان النتائج التي خلصت إليها دراسة تهدف إلى إضفاء الطابع المؤسسي على أدوات تقييم جودة بيئات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وتوفير القدرة الترموية للرصد والتقييم المستمرين لمعايير الجودة في رياض الأطفال العامة في لبنان، حيث كانت هذه الدراسة جزءاً من مشروع البنك الدولي الذي يهدف إلى زيادة التحاق الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و5 سنوات في رياض الأطفال العامة، وتوفير فرص أكبر لخدمات رياض الأطفال للأطفال في المناطق الأقل حظاً وتحسين الاستعداد المدرسي في لبنان.

استخدمت الدراسة مقياس التصنيف البيئي للطفولة المبكرة (ECERS-R)، والذي يسمح بالتقييم الشامل لجودة بيئة تعلم الأطفال، وتم إجراء زيارات لـ 68 روضة أطفال تم اختيارها عشوائياً لجمع البيانات النوعية من خلال ملاحظات الأطفال. وأشارت الدكتورة كلوستيان إلى أن هذا النوع من الأبحاث الأكاديمية نادر في مجال الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، خاصة فيما يتعلق بتدابير جودة التفاعلات والجوانب العلائقية، حيث أظهرت النتائج الرئيسية للدراسة أنه يتم إيلاء الاهتمام بالمنهاج بدلاً من الصحة العاطفية للأطفال، وأن المعلمين غير مجهزين للتعامل مع المواقف الاجتماعية والعاطفية الصعبة بين الأطفال، وبينما تمكنت المدارس من تحسين أثارها الثابتة وتدابير النظافة، لم يلحظ سوى تحسين طفيف على الجانب التفاعلي والعلائقي. وأخيراً، اختتمت الدكتورة كلوستيان كلمتها بتوصية حول زيادة مستوى وضوح التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، ومواصلة تطوير أدوات القياس، والتركيز على التطور الاجتماعي والعاطفي للأطفال والتعلم، ودعم كفاءات القوى العاملة في مجال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وبناء القدرات ودعم التنسيق والتعاون بين القطاعات. [للاطلاع على عرض الشرائح الخاص بالسيدة كلوستيان اضغط هنا.](#)

ركز العرض المقدم من قبل السيد محمد عودة، الخبير الاقتصادي في مجال التعليم لدى البنك الدولي، على السياق الأردني، حيث قدم مشروع البنك الدولي الذي يسعى إلى الاستفادة من رأس مال القطاع الخاص لتوسيع الوصول إلى خدمات رياض الأطفال عالية الجودة كجزء من برنامج دعم إصلاح التعليم في الأردن. وأوجز السيد عودة مسألة الوصول إلى خدمات التعليم قبل المدرسي، نظراً لأن الفئات ذات الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدني لا تتمتع بنفس فرص الوصول إلى الخدمات بالقدر الذي يتوفر للفئات الأخرى، فمستوى الالتحاق بالتعليم قبل المدرسي منخفض ولا سيما في المناطق الريفية والفقيرة. وفي هذا السياق، تقدم المنظمات المجتمعية ومؤسسات القطاع الخاص خدمات الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بشكل حصري تقريباً. وأوضح السيد عودة أن سندات الأثر الإنمائي (DIB) هي حل محتمل تم تطويره دولياً على مدى السنوات العشر الماضية. وسندات الأثر الإنمائي هي آلية تسمح للمستثمرين بتزويد رأس المال مقدماً لتمويل التوسع في قطاع رياض الأطفال من خلال مقدمي الخدمات، والحصول على مدفوعات العائد على أساس النتائج: لا يدفع ممول النتائج (ويتمثل في الحالة الأردنية بالحكومة المركزية) إلا بعد الإنجاز الناجح للمنجزات المستهدفة المتفق عليها. ويشتمل النظام أيضاً على إدارة أداء الخدمات والإشراف عليها. كما أن النظام لا يتطلب من الحكومات الدفع مقدماً. وتابع السيد عودة موضحاً أن المشروع قد أجرى مراجعة للسوق والقطاع لتقييم سندات الأثر الإنمائي كأداة مناسبة للوضع الأردني، مع فرصة كبيرة لاخترق القطاع الخاص في خدمات رياض الأطفال. وستكون الخطوات التالية هي مواصلة تطوير نموذج مالي يتم تقاسمه مع الحكومة الأردنية وتجريبه في نهاية عام 2021 في عمان الشرقية. [للاطلاع على عرض الشرائح الخاص بالسيد عودة اضغط هنا.](#)

قدم السيد أركان أجيكجوز، مدير برنامج إدماج الأطفال السوريين في نظام التعليم التركي (PICTES) التابع لوزارة التعليم الوطني التركية، المشروع الممول ضمن إطار مرفق الاتحاد الأوروبي للاجئين في تركيا (FRITs)، والذي يهدف إلى زيادة الاستعداد المدرسي وتعزيز التكيف الاجتماعي للأطفال السوريين والأترك. تم تطوير البرنامج بالتعاون مع المديرية العامة للتعليم الأساسي وجرى تنفيذه من قبل المعلمين. ونظراً لعدم وجود عدد كاف من الأطفال السوريين المسجلين في المدارس التركية، أوضح السيد أجيكجوز كيف يهدف برنامج إدماج الأطفال السوريين في نظام التعليم التركي إلى الوصول إلى الأطفال الأترك والأجانب الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و6 سنوات والذين لم يستفيدوا بعد من التعليم قبل المدرسي أو أي شكل من أشكال التعليم، والذين من المتوقع أن يبدأوا الدراسة الابتدائية.

بدأ البرنامج في عام 2019، من خلال برنامج صيفي يصل إلى 58376 طفلاً في سبتمبر 2019 (نصفهم تقريباً من غير الأترك) في العديد من المحافظات. وشملت الأنشطة ما يلي: تطوير المناهج الدراسية، تدريب المدربين الخاص بالمدرسين والموظفين الإداريين، إبدال

المواد والمعدات إلى المدارس وتوفير خدمات النقل والتغذية المجانية للطلاب المشاركين. ولمعالجة حاجز اللغة، طور نظام التعليم التركي شراكات مع الأوساط الأكاديمية وتم منح الأطفال السوريين فرصة مشاركة الفصول الدراسية مع الأطفال الأتراك لتعلم اللغة التركية بسهولة مع أقرانهم. وأظهر تقييم البرنامج أنه ساهم في زيادة المهارات اللغوية للأطفال، فضلاً عن المهارات الاجتماعية والرعاية الذاتية والتنمية المعرفية. وأخيراً، أشار السيد أجيكجوز إلى أن نجاح البرنامج وانتشاره سيسمح بتقديم خدمات مماثلة عندما يسمح الوضع بذلك، بالإضافة إلى تنظيم دورات تدريبية تدعم التطوير المهني لمعلمي ما قبل المدرسة حول تعليم الأطفال الأجانب والتعليم الشامل. كما يخطط البرنامج لتطوير تطبيق Kindergaten (رياض الأطفال) المحمول للوصول إلى المزيد من الأطفال. [للاطلاع على عرض الشرائح الخاص بالسيد أجيكجوز اضغط هنا.](#)

الجلسة الثانية: الخبرات المحلية: بما في ذلك اللاجئين في عروض الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

ركزت هذه الجلسة على أمثلة محلية عملية لضمان جودة الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة للسكان المحليين المستضعفين واللاجئين، بما في ذلك أمثلة من القطاع الخاص والمنظمات المحلية والمنظمات غير الحكومية والبلديات.

بدأت **السيدة رانيا صبيح**، مديرة مركز زها الثقافي-الأردن، الجلسة بعرض حول المركز الذي يخدم مليون مستفيد مجاناً، مع أنشطة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاثة أعوام إلى ستة عشر عاماً.

تهدف برامج المركز للوصول إلى الأطفال في المناطق الأقل حظاً وتعزيز قدراتهم من خلال برامج مبتكرة وأنشطة ما بعد المدرسة، مثل البرامج المتعلقة بالرياضة وتعلم اللغات والحرف الترفيهية. كما توفر تلك البرامج التدريب لمقدمي الرعاية. وسلطت السيدة صبيح الضوء على أهمية الدعم من المجتمع الدولي ومختلف أنواع الشراكات.

يتوسع مركز زها بمساعدة البلديات ووزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية و300 شريك يساهمون في تقديم الخدمات مجاناً. وأشارت السيدة صبيح أيضاً إلى أن خدمات المركز تمتد كذلك إلى العائلات، وخاصة النساء والشباب الأردنيين والسوريين، بهدف رفع قدراتهم وخلق فرص لريادة الأعمال من خلال التدريب المهني ودورات التسويق الإلكتروني التي تلبي احتياجات سوق العمل. كما أن خدمات المركز تستهدف الأطفال والأسر من ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال مركز إعادة التأهيل ومركز الدعم النفسي والمجتمعي. وأخيراً، ذكرت السيدة صبيح كيف نفذ مركز زها، منذ بدء جائحة كوفيد-19، أنشطة عبر الإنترنت تهدف إلى إعادة فتح المراكز المحلية قريباً. وذكرت أن الفصول والدورات الوجيهة أفضل من التفاعلات عبر الإنترنت، إلا أن المركز يعمل على توفير أكبر عدد ممكن من الحلول عبر الإنترنت، بما في ذلك الدعم النفسي الاجتماعي للشباب. وأثناء جائحة كوفيد-19، استهدف مركز زها 16 روضة أطفال و22 مركزاً من خلال تقديم خدمات عن بعد من أجل استمرارية المشاريع، بالتعاون مع بعض الشركاء الذين يوفران للأطفال وأسرهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت. [للاطلاع على عرض الشرائح الخاص بالسيدة صبيح اضغط هنا.](#)

واصلت **الدكتورة ألكسندرا تشين**، أخصائية الطفولة المبكرة في جامعة هارفارد، الجلسة بتقديم أمثلة من لبنان. وذكرت أن متوسط الالتحاق في مرحلة ما قبل المدرسة في لبنان يبلغ 27 ٪، وهو أقل من المناطق الأخرى باستثناء جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا. وكررت التأكيد على أهمية إجراء مناقشات حول الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة كهذه الندوة عبر الإنترنت، لتحديد المجالات التي يمكن لصانعي السياسات أن يحدثوا فرقاً فيها، وحيث يمكن للقطاع الخاص أيضاً دعم الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة للأطفال اللاجئين دون سن

5 سنوات. وأشارت الدكتورة تشين إلى أن الأطفال اللاجئين السوريين في لبنان معرضون للخطر، ويعانون من ظروف معيشية سيئة، وقيود على اللعب، وأحياناً يعملون في الشوارع مما يشكل ذروة ضغوط النزوح، علاوة على عدم وجود مساحة عقلية "للحلم" بمستقبل جيد. بالإضافة إلى ذلك، فإن نظام المدارس العامة في لبنان لا يشتمل على التعليم ما قبل المدرسي للأطفال السوريين كمرحلة إلزامية، ولكنه مقتصر فحسب على بعض المهارات الأساسية الجاهزة للمدرسة، حيث أن المعلمين غير مجهزين، والفصول الدراسية مكتظة.

في ضوء هذه التحديات، يعد التعليم قبل المدرسي أكثر أهمية: فهو حق من حقوق الإنسان، ويوفر طريقاً للحصول على المزيد من الخيارات في الحياة. وعرضت الدكتورة تشين الممارسات الجيدة والحلول المبتكرة فيما يتعلق ببرمجة المناهج الدراسية، التي تقدم من جانب جهات فاعلة مختلفة مع التركيز على التكيف والتعلم المتكيف، ومع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة للأطفال السوريين وحقيقة أن الكثير منهم سوف يتركون المدرسة في وقت لاحق من أجل دعم أسرهم وذلك عبر: (1) تطوير حب التعلم في فترة قصيرة من الزمن؛ (2) تدريس المعرفة اللغوية الأساسية للمهارات الاجتماعية الأساسية (اسمهم واسم الوالدين وكيفية استخدام الليرة اللبنانية)؛ (3) التركيز على المنطق والتفكير النقدي؛ (4) تعليم الأطفال على التعلم في ظروف فوضوية والتخفيف من الآثار السلبية لبيئتهم؛ (5) التخفيف من خطر الاتجار والاختطاف من خلال تعليم الجسد وقول لا. وبالمثل، ينبغي التركيز بشكل خاص على الأطفال ذوي الإعاقة، الذين يمكن أن يحصلوا على المساعدة من منظمات غير حكومية محددة وأماكن مخصصة مجهزة. وأخيراً، سلطت الدكتورة تشين الضوء على أهمية دعم أولياء الأمور النازحين من خلال تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للتخفيف من وطأة النزوح التي يعانون منها: فالعلاقة بين المعلمين وأولياء الأمور أمر في غاية الأهمية. واختتمت الدكتورة تشين عرضها بالإشارة إلى بعض التحديات القائمة التي تستدعي إيجاد حلول لها: ومن أبرز تلك التحديات التركيز القوي للغاية على التعلم قبل المدرسي بدلاً من التحفيز المبكر والمناهج المكيفة للاجئين، نقص الإرادة السياسية لإشراك الأطفال السوريين في خدمات ما قبل المدرسة بنفس الطريقة المتبعة مع الأطفال اللبنانيين، نقص مؤهلات المعلمين ومحدودية البيانات المتاحة.

ثم واصلت السيدة مريم آيت سليمان، أخصائية أولى في القطاع الخاص لدى البنك الدولي، تقديم عرض عن منظور حول القطاعين الخاص والمالي، حيث لفتت من خلاله الانتباه إلى رعاية الأطفال كقطاع اقتصادي، حيث أشارت السيدة سليمان إلى أن رعاية الأطفال يمثل قطاعاً مهماً للغاية من أجل تمكين المرأة وتأثيرها الاقتصادي وتنميتها، حيث أن المرأة هي الجزء المهيمن في اقتصاد الرعاية، والذي يشمل رعاية المسنين ورعاية الأطفال، ويوظف النساء في الغالب، ولكنه يوفر أيضاً الوقت للنساء للعمل والوصول إلى سوق العمل عند وجود عرض. وواصلت السيدة سليمان شرح كيفية إدراج اللاجئين، خاصة وأن مشاركة المرأة السورية في سوق العمل في الأردن أقل بكثير من مشاركة المرأة الأردنية، ومن أسباب ذلك على سبيل المثال الصدمات النفسية، نقص التشبيك، وقلة فرص الوصول إلى الفرص. وفي هذا الصدد، أشارت السيدة سليمان إلى أنه من الناحية المثالية، عند تطوير قطاع رعاية الأطفال، ينبغي تقديم عرض الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة علناً إلى أسر اللاجئين أيضاً، على الرغم من أن هذا ليس ممكناً دائماً بسبب القيود المالية. وأوضحت السيدة سليمان أنه في ضوء التحديات، يمكن لحلول القطاع الخاص أن تكون مفيدة حيث يمكن تشجيع النساء على أن يصبن رياديات أعمال بأن يصبن مقدمات للرعاية في منازلهن، بما في ذلك توظيف نساء أخريات أيضاً. ولتحقيق ذلك، يجب تحسين البيئة التنظيمية: فعلى سبيل المثال، تستغرق عملية الترخيص للشركات في الأردن أكثر من عام، وكثير من المتقدمين يستسلمون خلال فترة الانتظار الطويلة. وخلصت السيدة سليمان إلى أن اقتصاد رعاية الأطفال يمكن أن يخلق فرص عمل من خلال تنظيم المشاريع، فضلاً عن توفير الوقت للوالدين للعمل، وخاصة للنساء، مما يمثل وضعاً مريحاً لكافة الأطراف من الناحية الاقتصادية.



ثم اختتمت السيدة كوبرا جنكلينج، مديرة الأسرة والأطفال في بلدية محافظة غازي عنتاب- تركيا، الجلسة الثانية بشرح المنظور من وجهة نظر البلدية حول دعم جودة الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة المحلية. كما أعلنت السيدة جنكلينج عن سلسلة من المشاريع المنفذة في بلدية محافظة غازي عنتاب، حيث يتم إدماج الأطفال من خلفيات عرقية مختلفة وكذلك الأمهات لتتمية شخصيتهم. وتشمل المشاريع أيضاً الأطفال السوريين لمساعدتهم على التغلب على حاجز اللغة، وبالنسبة لأطفال موظفي البلدية، لا يلزم للوصول إليها سوى دفع رسوم رمزية. وذكرت السيدة جنكلينج أن البلدية تخطط لفتح دور حضانة جديدة ومراكز رعاية نهارية في أحياء مختلفة، بما في ذلك المناطق الصناعية من أجل دعم الأمهات العاملات والأسر التي تعيش في المناطق المحرومة. كما أوضحت السيدة جنكلينج كيف أثرت جائحة كوفيد-19 على مشاريع الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتي أجبرت على الإغلاق ولكن أعيد افتتاحها الآن بسعة 50%. وقدمت السيدة جنكلينج لمحة عامة عن المشاريع الجديدة التي سيتم إطلاقها في المستقبل، من بينها الحرم الخاص بالأمهات والأطفال حيث يمكن للأمهات التركيز على التنمية الشخصية والسلوك الأبوي بينما يمكن للأطفال اللعب في منطقة مخصصة للأطفال، وبرنامج مدرسي مجاني للأطفال الأسر المحرومة بالتعاون مع اليونيسف، وبطاقة تقرير الطفل لضمان إدراج الأطفال في الخدمات البلدية.

وأخيراً، أوضحت السيدة جنكلينج كيف تعمل البلدية باستمرار على تطوير أفكار جديدة، مثل إنشاء مجلس استشاري للأطفال والمراهقين لضمان المشاركة الفعالة للأطفال والمراهقين في الإدارة البلدية. [للاطلاع على عرض الشرائح الخاص بالسيدة جنكلينج اضغط هنا.](#)